رؤى اكاديمية لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل اقتصاديا

الملخص

على الرغم من الجهود التي بذلت من اجل تطوير و موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سو ق العمل وحاجات المجتمع وتحسينه لتحقيق الأهداف المرجوة وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات ،تدني مستويات الخريجين وعدم موائمتها لمتطلبات سوق العميل وحاجات المجتم ع، وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها عدم كفاءة الجهاز الانتاجي والوضع الاقتصادي العام لبلاد غير القادرعلى استيعاب الاعداد الكبيرة للخريجين وعدم وجود تخطيط من الجهات المعنية لاستيعاب الاعداد الكبيرة من الخريجين. وتمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية واحدة من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسيةبالعراق .ومن التفسيرات الهامة لازمة البطالة مشكلة عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل. ، بالإضافة للتعرف على بعض مؤشرات التعليم العالي بالعراق بهدف التخطيط المستقبلي علي أسس واقعية.

Despite the efforts made to develop and adapt the outputs of higher education to the requirements of the labor market and the needs of the society and improve it to achieve the desired goals. Despite the large increase in the number of universities, the low levels of graduates and the lack of adaptation to the requirements of the market and the needs of the community for many reasons, The productive and general economic situation of the country is unable to absorb the large numbers of graduates and the lack of planning from the concerned authorities to accommodate the large numbers of graduates.

The problem of unemployment and the employment of the national workforce is one of the most important issues with social, economic and political implications in Iraq. An important explanation for the unemployment problem is the inadequacy of higher education outputs for labor market needs. , In addition to identify some indicators of higher education in Iraq for future planning on realistic grounds.

.

المقدمة:

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي .ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي والعراق على وجه الخصوص من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو الخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة في الانتاج وإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي في العراق كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، لوجدنا أن غالبية الطلبة تلتحق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية .حيث ترتفع نسبة الالتحاق بهذه التخصصات . ومشكلة التعليم العالي الآن في ا لعراق لا تكمن في توفر ووجود مثل هذه المؤسسات، ولكن في نوعيتها كمؤسسات متدنية الكفاءة، قليلة الإنتاجية المعرفية، وضعيفة العائد الاجتماعي. وتمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية في العراق واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف الشباب .والبطالة قضية معقدة لا يوجد لها سبب وحيد يمكن الاعتماد عليه لتفسير البطالة في العراق، .ولعل هذا ما دفع دراسات عديدة إلى تفسير البطالة من خلال نوعية مخرجات التعليم العالي ومدى توافقها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

مواءمة التعليم العالي العراقي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا ان التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة وخاصة بعد

سقوط النظام بعد 2003 في المجالات الاقتصادية وسوق العمل في العراق قد جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية . وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية.

١ -انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.

٢ -انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

أهمية الدراسة:

تستمد الاهمية من حقيقية أن البطالة هي اخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالعراق، والسؤال الضمني المحوري في هذا السياق هو عن جدوى الإنفاق على النظام التعليمي بالعراق إن لم يكن قادراً على تخريج المنتج التعليمي بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية بالعراق .لقد أصبحت قضية المواءمة والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر وستكتسب أهمية حيوية كبرى في المستقبل إذ لم يتم معالجتها بشكل سليم وهذه الأهمية تنبع من عدة أسباب أبرزها:

١ -أن القطاع الخاص المحلي ما زال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم مواءمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة وهذا ما يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية.

٢ -أن القطاع الخاص مازال يأمل في توظيف القوى العاملة المحلية بشرط أن تتوفر لديه بعض المهارات الإضافية مثل اللغات الأجنبية والقدرة على تشغيل الحاسب الآلي واستخداماته ولذلك فإن توفير خطة تعليمية تخدم هذه الاحتياجات وتعمل على توفير التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل لابد وأن يعطى لها الأولوية.

٣ -وتبرز قضية عدم المواءمة أيضاً في توظيف الكوادر الوطنية في مؤسسات القطاع العام إذ تعج هذه المؤسسات بحملة التخصصات النظرية وبالتالي فإن المواءمة بين احتياجات مؤسسات القطاع العام وبين مخرجات التعليم العالي يعتبر التحدي الماثل أمام مؤسسات التعليم العالي.

هدف الدراسة:

تهدف إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالعراق واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الإطار تهدف الورقة إلى التعرف على متطلبات سوق العمل من مؤسسات التعليم العالي.

المبحث الاول

التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

قد يرى البعض إن مفهوم التعليم الجامعي لا يعني سوى العمليات التعليمية التي تجري داخل قاعات الجامعات ، ومن خلال عملية تلقين المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وفقا لمكوناتها النظرية والتطبيقية .إلا أن التعليم الجامعي بمعناه الواسع يتضمن اكثر من ذلك، هو المهارات والمعارف البشرية .

اولا / التعليم الجامعي

ان مفهوم الجودة في التعليم العالي، يمثل منظومة عمل متكاملة في العملية التعليمية ابتداء من المدخلات والعمليات والمخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وبالتالي فان تحقيقها يرتبط بالاستخدام الأمثل لكل الإمكانيات المتاحة لدى الجامعات، و إن تطبيق متطلبات إدارة الجودة ضمن التعليم الجامعي يتأثر بجمله عوامل منها (1)

1-تبني الادارة الجامعية لفلسفة إدارة الجودة.

2-التحديد الواضح لأهداف إدارة الجودة.

3-توجيه الأهداف إلى احتياجات المجتمع وسوق العمل.

4-إيجاد نوعا من التكامل والتنسيق بين التخصصات العلمية في الكليات والأقسام بقدر تعلق الأمر بجودة المخرجات.

5-توفير قواعد بيانات ومعلومات عن القرارات الجامعية.

6-استقلالية القيادات الجامعية.

7-التحسين المستمر لمخرجات التعليم.

ثانيا / أزمة التعليم الجامعي:

أصبحت متطلبات سوق العمل اليوم تشكل ضغوطاً لا يستهان بها، إذ أن إعداد وتأهيل الأطر البشرية في شتى فروع العلم والمعرفة التي تستطيع إن تغطي المجالات المهنية اللازمة للعملية التنموية ومتطلبات سوق العمل ، باتت مطلباً أساسياً أمام الجامعات، الأمر الذي يتطلب ديناميكية سريعة في رسم الخطط المستقبلية لتضيق الفجوة بين النوعية والحاجة الفعلية لسوق العمل ومن ثم القدرة على استيعاب المتغيرات المحيطة من هذا الإطار نجد إن المؤسسات التعليمية وهي أمام تحديات ، مطلوب منها اتخاذ قرارات جذرية وصعبة من أجل الإصلاح والارتقاء إلى مستويات الجودة في العمل بهدف توفير خريجين ذو كفاءات علمية وعملية تلبي طموحات الطلبة وسوق العمل بعد أن تزودهم بمهارات عقلية وتشخيصية وإنسانية من شأنها أن تلبي احتياجات القطاعين العام والخاص لزيادة الفعالية الإدارية والإنتاجية فيهما ويمكننا هنا تلخيص أزمة التعليم بمجموعة من التحديات الكمية والنوعية الداخلية والخارجية التي تقود إلى ضرورة إعادة النظر في نظام التعليم والبحث عن البدائل الكفيلة للخروج من هذه الأزمة والنهوض بفاعلية الأداء، ويمكن تأشير تلك التحديات على النحو التالي **:(2)**

1-تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها في سوق العمل ولمختلف الاختصاصات، آذ تخضع العملية التعليمية إلى التخطيط جزء من الخطط التنموية

العامة، ومن بين أهداف تخطيط التعليم تحديد أعداد الطلبة الذي يمكن قبولهم في التخصصات والفروع العلمية في ضوء حاجة سوق العمل إلى مخرجات المؤسسة التعليمية .

2-تحديث وتطوير المناهج التعليمية وبما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في حقول العمل المختلفة، فضلاً عن تحقيق تطابق كمي ونوعي في احتياجات سوق العمل.

3- معالجة فجوة الإعداد والتأهيل المهارى للخريج والارتقاء بنوعيته، إذ لا يزال الطابع النظري والأكاديمي المهيمن على العملية التعليمية، مع تراجع في الجانب التطبيقي والعملي ولا تقتصر أهمية ذلك على المخرجات من الطلبة بل يشمل ذلك الكادر ألتدريسي والباحثين.

4-تعزيز قدرات التدريسيين لمتابعة التطورات في مجال التخصص لغرض توظيفها محليا في مجال خدمة المجتمع ومجالات البحوث التطبيقية المعززة لسوق العمل و بالتالي النهوض بمتطلبات رقي الأقسام العلمية نحو الأفضل.

.

5-تعزيز الإجراءات الإصلاحية في النظام التشريعي والمالي للمؤسسات التعليمية بما يحقق الأهداف المناطة بها لتطوير وتنمية المجتمع.

6-الاهتمام بفلسفة جودة التعليم الجامعي، وتحديد المواصفات وسبل القياس للخدمة الاكاديمية لمخرجات تعليمية وباتجاهين الأول يهتم بالمواصفات التي يريدها الطالب وحقل العمل المنتج والمجتمع في اطار شامل مستفيداً من المخرجات، وثانيها تحديد معطيات الصفات التي تم توصيلها إلى الطالب العملية التعليمية وفقا للأهداف والفلسفات المعززة في الاختصاص.

7-إجراء البحوث والدراسات الخاصة بسوق العمل وحاجته الى التخصص ونوع المهارة المطلوبة لأخذ ذلك بنظر الاعتبار في القبول والمناهج.

8- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى الكليات المناظرة لمواصلة التحديث العلمي.

9- إقامة دورات تدريبية في الجامعات بصورة مستمرة للطلبة الخريجين والعاملين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية وحسب حاجة حقل العمل لذلك.

ثالثا / مواصفات الخريج في إطار التوجه نحو حقل العمل.

إن أحد المرتكزات الفلسفية والمعرفية للمؤسسة التعليمية تنصب على إعداد وتأهيل أطر بشرية فاعلة ومتخصصة ملبية لاحتياجات المجتمع وقطاعات عمله، وهي بهذه الرؤية تختلف في مجال الحكم في تحقيق الأهداف عن القطاعات المجتمعية الأخرى الذي يعتبر الربح مؤشرا شائعا في القياس، فعلى مستوى القطاع التعليمي، يكون تحقيق الأهداف مرهون بالمخرجات. **التعليمية وفرص التطور والتي غالبا ما تتحدد بأربعة محاور أساسية هي: (3)**

- التزود بالمعرفة .
- التزود بالمهارة .
- التزود بالحكمة .
- التزويد بمؤهل علمي .

وترجع الدراسات والأبحاث ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل إلى.

1- ان خفض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.

2- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخرج اعداد من الخريجين، في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات اخرى .

المبحث الثاني

واقع سوق العمل في العراق

اولا / التخصصات والمهارات لربط التعليم العالي بسوق العمل

يشكل تحديد التخصصات العلمية والتقنية والاختيار المبنى والمنسق مع الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لمؤسسات سوق العمل، وتضمين المهارات المتعلقة بممارسة المهن في البرامج والمناهج الدراسية العلمية والتطبيقية والتركيز على إكسابها للمخرجات واستخدامها معيار للنجاح بمؤسسات التعليم، واعتبارها أساس للاختيار والقبول في مؤسسات العمل، أساس للارتباط والتوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل،ولذلك فإن كفاءة مؤسسات التعليم العالي تعتمد على حسن اختيار التخصصات المرتبطة بحاجات ومتطلبات سوق العمل، وهذا الاختيار يتطلب

التخطيط الجيد الذى يتم عن طريقة القيام بالتنبؤ بالتغيرات والمستجدات المتوقعة بالبيئة الخارجية وذلك لاتخاذ القرارات الخاصة بالتغيرات اللازمة في البيئة الداخلية لتوفير مخرجات تتواكب مع هذه التغيرات والمستجدات النشاطات التي يمارسها الخريج في أداء أحد الواجبات المتعلقة بأحد مهام العمل، وتصنف إلى مهارات أدائية أو عقلية أو وجدانية .وان الفجوة بين مخرجات التعليم العالي بأنواعه المختلفة، وبين الاحتياجات الفعلية لأسواق العمالة من تخصصات ومهارات نتيجة للتقدم المعرفي وثورة التطور التكنولوجي والتغيرات العالمية والمحلية تفاقم اتساعها مع نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحادي والعشرين، وكان من نتائج ذلك وجود بطالة بين خريجي نوعيات هذا التعليم ويرى أن العديد من الدول المتقدمة تهتم بالربط بين التعليم العالي بأنواعه وسوق العمل لتزويد قوة العمل بالمهارات الجديدة التي يطلبها سوق العمل، ولمواجهة البطالة بين الشباب، ولتحقيق التكامل الاجتماعي بين افراد المجتمع، وفي ضوء ذلك يحتاج المجتمع العراقي على وجه الخصوص إلى الاستفادة من تجارب الدول، وبخاصةٍ التركيز على الربط بين التعليم العالي وسوق العمل.(4)

ثانيا / اسواق العمل حسب القطاعات

1 -سوق العمل في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال

يخضع هذا القطاع لتنظيمات ولوائح لا تربط بين مستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما تربط بين المؤهل الدراسي والدرجة الوظيفية المرشح لها صاحب المؤهل الدراسي، ويعاني العاملون بهذا القطاع من انخفاض مستويات أجورهم الحقيقية مع ارتفاع معدلات التضخم، وتعاني نسبة كبيرة منهم من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، ويعاني هذا السوق من البطالة المقنعة والعمالة غير المؤهلة.

2 ـسوق العمل في القطاع الخاص:

يمكن أن نميز بين نوعين من العاملين في هذا القطاع، حيث يوجد العاملون في القطاع الخاص التقليدي الذي يعمل وفقاً لقانون الشركات، ويستخدم تقنيات تقليدية وتعطي أجور أقل من مثيلاتها والعاملون فيه من مستويات تعليمية متوسطة، والقطاع الخاص الاستثماري ويتمتع بإعفاءات جمركية وضريبية وخلافه، ويستخدم تقنيات متقدمة ويحصل العاملون فيه على أجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهم من ذوي مستويات تعليمية عالية.

3 ـسوق العمل في القطاع الأجنبي:

يخضع لأنظمة الشركات الأم أكثر من خضوعه للتنظيمات واللوائح الداخلية، فيستخدم الفن الإنتاجي في الشركة الأم، وكذلك يطبق على العاملين فيه ما يطبقه على العاملين بالشركة الام، وهو جزءاً من الاقتصاد العالمي أكثر من كونه جزءاً من الاقتصاد الوطني.

4 ـسوق العمل غير المنتظم:

يتميز هذا السوق بانخفاض مستويات تعليم العاملين به، وترتفع نسبة الأمية بينهم، ويحصل العاملون به على أجور منخفضة وغير المناسبة ويساعد على انخفاض معدلات البطالة بين هؤلاء الأميين، ويستخدم هذا السوق أدوات إنتاج بسيطة لا تتطلب راس مال كبير أو تكنولوجيا مكلفة، وهو يعتمد على مصادر تمويل محلية وتنخفض به تكلفة فرصة العمل ويتصف العاملون بهذا السوق بعدم استقرار الأجور، وسهولة خروج العمالة منه، لأنه لا يخضع لقوانين العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وخلافه. وترى الباحثة أن تعدد أنواع سوق العمل تعد حالة إيجابية تتمتع بها المجتمعات، حيث إن مميزات كل نوع من أنواع سوق العمل تزيد من إمكانية استيعاب

أكبر عدد من شراح المجتمع ، وان تأثير الأسواق المختلفة مرتبط باختلاف مسارها وتنوع مكوناتها من حيث الالتزام باللوائح والقوانين، وتفاوت مستوى الأجور، واختلاف مستويات الدرجات العلمية بين العاملين، وكبر وصغر راس المال من نوع إلى آخر، وتعدد مصادر التمويل، واستخدام التقنيات المتقدمة والتقليدية، وربط معدلات الإنتاج بالأجور، والمستوى الوظيفي بالدرجة العلمية وهذا التنوع يدفع أيضاً في اتجاه استيعاب أصحاب الدرجات العلمية المختلفة مما يحقق مبدأ المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ويسمح لهذه الطاقات للمساهمة في البناء والتطوير والارتقاء بمستوى الحالة الاقتصادية للمجتمعات خاصة في ظل التطور التكنولوجي واستخدام التقنيات المتقدمة في رفع الكفاءة.

ثالثا/ بطالة الخريجين:

بطالة الخريجين هي جزء من مشكلة البطالة، وهي أكثر حساسية وتكلفه على المجتمع وعلى الخريج، بالنسبة للمجتمع بطالة الخريج خسارة كبيرة للطاقات المهارة والتي من المفترض أنها تصب لصالح المجتمع وبناؤه وبالنسبة للخريج فلها تأثيرات سلبية على حياته النفسية والاجتماعية الأسرية، ويتضح أن البطالة تستلزم ثلاثة شروط وهي القدرة على العمل والرغبة فيه والبحث عنه.(5)

رابعا/ واقع سوق العمل في العراق

يتسم سوق العمل في العراق حتى عام 2017 بمجموعة من الخصائص وهي :

1 -اجمالي عدد السكان 36 مليون نسمة .

2 -نسبة السكان من الفئة العمرية 15-64 اي الفئة التي تقع في سن العمل الى اجمالي السكان لا تتجاوز 69 %وهذا يعني ان نصف السكان في سن العمل هم من العاطلين عن العمل .

3 -معدل النمو السكاني يبلغ 4.1%وهو معدل يفوق كثير من بلدان العالم المتقدم والذي لا يتجاوز 2.9%.

4 -معدل النشاط ا لاقتصادي للسكان بلغ 30% اذانها منخفضة وهي نسبة منخفضة للمشاركة في النشاط الاقتصادي .

5 -نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي هي بحدود 82%في حين لم تمثل نسبة مساهمة الاناث سوى 18%

مؤشرات معدل البطالة

بدأت ظاهرة البطالة تظهر وتتنامى بين خريجي التعليم العالي حيث بلغت معدلات البطالة في العراق حسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لعام 2012 ب15.3 وفي عام 2015-2016-2017 ب15.0 و15.1و14.8 %على التوالي على الرغم من كل هذه المؤشرات فان معدل البطالة في العراق يشكل رقم خطير تترتب عليه مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسيه خطيرة واظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة لعام 2013و2014و2015و2016و2017ل لإناث كما يلي ب 24.8-

24.6 -24.8 - 25.0 -24.3% على التوالي والذكورب 75.2 - 75.6 - 75.2 - 75. 75.7 % على التوالي اما القوى العاملة لعام 2015 و 2016و 2017 ب9.9 و10.2 و10.6 على التوالي وعليه فان ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين اكثر من الاميين ترتفع بسب عدم وجود جهاز انتاجي قادر على استقطاب الاعداد الكبيرة من الخرجين بالإضافة الى الوضع الاقتصادي بعد عام 2003 لم يشهد تطور يذكر حيث تبلغ اعداد الخريجين لعام 2014-2015 حوالي 254074خريج وعدد الخريجين لعام 2013-2014 حوالي 248780 خريج .(6)

الاستنتاجات

1-محدودية وجود علاقات شراكة حقيقية بين الطرفين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي.

2- محدودية الممارسات الحكومية الجادة لتفعيل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

3- محدودية معلومات الخريجين ومهاراتهم ، خاصة قدرتهم على الإبداع، وهذا يؤشر إلى ضعف مستوى المناهج الدراسية وطرق التدريس والتدريب.

4-عدم اتباع معايير التخطيط لنظام التعليم الجامعي وسياسة القبول على ضوء الاحتياجات التي يفرضها.

5 - ضعف التركيبية الاقتصادية وهيكلها بشكل عام، وضعف سوق العمل وفرصه، تشبع القطاع العام بالموظفين الحكوميين.

التوصيات

1- تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها في سوق العمل ولمختلف الاختصاصات.

2-تحديث وتطوير المناهج التعليمية وبما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في حقول العمل المختلفة، فضلاً عن تحقيق تطابق كمي ونوعي في احتياجات سوق العمل.

3- معالجة فجوة الإعداد والتأهيل المهارى للخريج والارتقاء بنوعيته، إذ لا يزال الطابع النظري والأكاديمي المهيمن على العملية التعليمية، مع تراجع في الجانب التطبيقي .

4-تعزيز قدرات التدريسيين لمتابعة التطورات في مجال التخصص لغرض توظيفها محليا في مجال خدمة المجتمع ومجالات البحوث التطبيقية .

5-الاطلاع على تجارب الدول الأخرى الكليات المناظرة لمواصلة التحديث العلمي.

6- إقامة دورات تدريبية في الجامعات بصورة مستمرة للطلبة الخريجين والعاملين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية وحسب حاجة حقل العمل لذلك.

المصادر

1 -د. صباح فنجان محمود واخرون ، **نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل ،حالة دراسية في التخصصات الادارية والاقتصادية.**

2 -**محمد عمر بإطريح، تمويل التعليم الجامعي من الواقع الى التطبيقات بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي الاهلي صنعاء، 2000، ص277 .**

3- **Tribes, Myron,2009, Quality in Education According to the Teachings of Deming and Feuerstein, www.fremont. ca. Tribes .**

4 -حمدي اسعد الدلو ،استراتيجية مقترحة لموائمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين جامعة الاقصر ،غزة فلسطين ،2016،ص58-60 .

5 -حمدي اسعد الدلو ،ص60-62.

6 -الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .